وفي الحاق عمل هذا التدبير ان جعل فوقه سرج في البحث وان جعل
فوقه بساط او حصير حنث باب اليمين في النصر والقتل وغير ذلك
النصر والكسوة والكلام والدخول فيتقيد فعلها بالحنث فلا يحنث بمرة
ان ضربته او كسوته او دخلت عليه يفعلها بعد مونه بخلاف الفصل والحمل
والمس لا يضربها فدستورها حنفرا او عضها حنث ليضربنه حتى يموت
فهو على الفور فلو ضربه بعد قريبا فمات دون الشهر قريب والا لم يعد
ليقضينه اليوم فقضاه بعفو او بنهرجة او مستحقة او باعه بشيء وهو
وقبضه برد او رصاصا او ستوقة او وهبه له او ابراه منه لا يبر لانه لم يقبض
دينه درهما دون درهم لا يحنث بقبض بعضه الا بقبض كله متفرقا
وان فرقه بعمل ضروري كالوزن لا يحنث ان كان ثم الا مائة او غيرها
او سوى مائة لا يحنث بها او بأقل منها لا يفعل كذا تركه ابدا وفي لا يفعله
يكفي فعله مرة حانثه ليمينه بكل داعية بقيد بحال ولا يبره ليبرئه فوهب
ولم يقبل بر كذا القرض والعارية والصدقة بخلاف البيع لا يشتري بحال
فهو على ما لا يساوله فلا يحنث بشتم المرد والبهائم وقيل يحنث لا
يشتم مرد او بنفسه حنث فهو على ورثته لا يدخل دار فلان يتناول الملك
والاجارة حلوانه لا مال له وله دين على مفلس او ملي لا يحنث

كتاب الحدود الحد عقوبة مقدرة يجب حقا لله تعالى فلا يسقط
تعذر ولا قصاص حدا والزنى وطء مكلف في قبل خال عن ملكه وشبهته
ويثبت بشهادة اربعة رجال مجتمعين بالزنى لا بالوطء والجماع الا

باب الوطء الذي يوجب الحد والذي لا يوجبه الشبهة ثلاثة اقسام
للحد وهي نوعان شبهة في الفعل وهي ظن غير الدليل دليلا فلا يحد

سألهم الامام عن ماهية الزنى وكيفيته وصح زنى وابن زنى وستى
زنى فبينوه وفا الدار ابتنا وطرا وفرجها كالميل والمكحلة وعدلوا شرا
وعلنية وعلانية او بلا اقرار عاقلا بالغا ان رجع ترك في اربعة مجالس
كلما اقره حتى يغيب عن بصره ثم سأل كما مر سوى الزمان فيتبه وندب
تلقينه لرجوع بل لعلك قبلت او لمست او وطئت بشبهة فان رجع قبل
الحد او في اثنائه يترك والا لم يحصن رجمه في فضاء حتى يموت بيدأ
الشهود فان ابوا او غابوا او ماتوا سقط ثم الامام ثم الناس في المقر
بدأ الامام ثم الناس ويقتل ويقتضى عليه ولغير المحصن جلد مائة
والعبد نصفها بسوط لا ثمرة له ضربا وسطا مفرقا على بدنه الا الرأس
والوجه والفرج وعند ابي يوسف يضرب الرأس ضربة ويضرب المرجوم قائما
في كل حد غير مثنى ثيابه سوى الازار والمرأة جالسة والمشرع ثيابها
الا الفرو والحشو ويحفر لها في الرجم لا والا يجد يمتد مملوكه بلا اذن
الامام واحصانه الرجم الحرية والتكليف والاسلام والمطئ بنكاح صحيح
حال وجود الصفات المذكورة فيهما ولا يجمع بين جلد ورجم والا بين جلد و
نفي الا سياسة والمريض يرجم ولا يجلد ما لم يبرأ والى اسأل ان ثبت زنا
هنا بالبينة تحبس حتى تلد ويرجم اذا وضعت ولا يجلد ما لم يخرج
من نفاسها وان لم يكن للولد من يربيه لا يرجم حتى يستغني عنها

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)